



CFA Institute

ميثاق الشرف

المهني

لمديري

الأصول

الطبعة الثانية





# ميثاق الشرف المهني لمديري الأصول المعد من مؤسسة الـ "CFA"

الطبعة الثانية

إعادة طبعة 2010 مع مقدمة محدثة

تُرجمَ هذا الإصدار تيسيراً على القراء، وفي حالة أي تعارض بين هذا الإصدار والنص الإنكليزي الأصلي، تعتبر النسخة الإنكليزية الأصلية هي النسخة الرسمية المعتمدة.

حقوق النسخ محفوظة © 2009, 2010 لمؤسسة الـ CFA وتمت إعادة الطباعة في يونيو/حزيران 2012 وتمت الترجمة تحت رعاية جمعية المحللين الماليين المعتمدين المصرية "CFA" في أبريل 2015

مؤسسة الـ CFA هي مؤسسة عالمية مكونة من خبراء بمجال الاستثمار وتعمل على وضع أسس للتميز المهني وتؤيد السلوك الأخلاقي في أسواق الاستثمار كما أنها مصدر معلومات يتمتع بالاحترام في المجتمع المالي العالمي.

رسالتنا هي زيادة مجال الاستثمار عالمياً عن طريق تعزيز أعلى معايير

ISBN 978-1-942713-22-7

مارس 2016

---

# جدول المحتويات

1	مقدمة
3	المبادئ العامة للسلوك
5	ميثاق الشرف المهني لمديري الأصول
8	الملحق: التوصيات والإرشادات.



## المقدمة

ينال مديرو الأصول ثقة ملايين من المستثمرين ويعد قيام خبراء ومؤسسات الاستثمار بمسؤولياتهم بنزاهة وأمانة من أهم أعمدة الحفاظ على ثقة المستثمرين وكذلك إعلاء مبادئ الولاء والعناية بالعميل والحكمة في اتخاذ القرار. وتلتزم مؤسسة الـ "CFA" وأعضائها بتعزيز وتفعيل تلك المبادئ حيث تتمثل رسالة مؤسسة الـ CFA في زيادة مجال الاستثمار عالمياً من خلال وضع أعلى معايير الأخلاق المهنية، التعليم، والتميز المهني. وعليه قامت بإعداد وتقديم هذا الميثاق للشرف المهني التطوعي عملاً على نشر هذه الثقافة من الأخلاقيات والمهنية وكذلك ليكون منارة إرشاد وسبيل للمستثمرين الذين يبحثون عن مديري أصول يلتزمون بممارسات أخلاقية صلبة.

يعمل ميثاق الشرف المهني لمديري الأصول على تحديد المسؤوليات والأخلاقية والمهنية للمؤسسات التي تدير أصول بالنيابة عن المستثمرين. ورغم أن ميثاق الشرف المهني ومعايير السلوكيات المهنية لمؤسسة الـ CFA يتناول السلوك الفردي. فالغرض من هذا الميثاق هو تطبيقه - عالمياً - على المؤسسات التي تدير أصول العملاء كحسابات منفصلة أو صناديق (بما يشمل المؤسسات التي تدير برامج استثماريه. صناديق الاستثمار، وأموال المنظمات التمويلية)؛ ويشار إلى هذه المؤسسات بـ "المديرين".

وتأتي هذه الوثيقة - جزئياً - استجابةً لمطالبات "المديرين" بمد نطاق الميثاق والمعايير ليكون على مستوى المؤسسات. تم إعداد هذا الميثاق بشكل أساسي ليتم استخدامه من خلال مديري الأصول - بما يشمل مديري صناديق التحوط - والذين قد لا يكونوا يخضعون قانوناً لمثل هذا الميثاق. وبالإشارة إلى مديري الأصول الذين يخضعون لولايات قضائية فعالة ولديهم بالفعل ميثاق مماثل ساري ومفعل، فينبغي عليهم استخدام هذا الميثاق لتقييم الميثاق الخاص بهم وأخذ المبادئ الواردة به في الاعتبار. وتشمل هذه الطبعة الثانية من الميثاق أحكام تتعلق بإدارة المخاطر وكذا توجيه للمديرين الذين يسعون للالتزام.

في ضوء أن القيادة الأخلاقية تبدأ من أعلى المستويات والمناصب بأي منظمة، فيتوجب تبني الميثاق من خلال الإدارة العليا. ومجلس الإدارة، والهيئات الرقابية المشابهة عملاً على إرسال رسالة قوية بشأن أهمية السلوك الأخلاقي في المؤسسة. هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذا الميثاق مُعد ليشمل جميع الموظفين بالمؤسسة بدلاً من وضع قواعد رقابية لا تسري إلا على بعض الأفراد بالمنظمة. وبالرغم من أنه ليس جميع الموظفين مخولين بتطبيق السلوكيات المغطاة في هذا الميثاق، إلا أن الميثاق الذي يتم تطبيقه بصورة واسعة يخلق الحاجة لدى جميع الموظفين لفهم القضايا الأخلاقية التي تضمها أعمال إدارة الأصول.

بتبني وتعزيز ميثاق السلوك لمنظماتهم. فإن المديرين يبرهنون على التزامهم بالسلوك الأخلاقي وبحماية مصالح المستثمرين وكذلك حماية وتعزيز سمعة منظماتهم.

يضع الميثاق الحد الأدنى من المعايير الأخلاقية لتقديم خدمات إدارة الأصول للعملاء. حيث أن الهدف من هذا الميثاق هو وضع إطار عام لجميع مديري الأصول - بمختلف أحجامهم وهيكلهم - والذي يسمح بالمرونة لتمكين مديري الأصول من وضع السياسات ونظم العمل الضرورية لتنفيذ الميثاق. وذلك عملاً على تقديم خدماتهم بشكل عادل واحترافي وكذا الإفصاح الكامل عن العناصر الرئيسية لهذه الخدمات للعملاء. وبغض النظر عما إذا كان يتوجب على المديرين التسجيل أو الالتزام بالقوانين أو التشريعات المطبقة محلياً. وبشكل عام، يتم حث مديري صناديق التحوط غير المسجلين. على تبني الميثاق وتنفيذ أحكامه لضمان التعامل العادل والنزاهة وتعزيز التنظيم الذاتي في هذا القطاع الديناميكي.

إذ نتفهم أنه في مجال إدارة الاستثمار؛ الخاضع لتنظيم وتعقيد بالغ. تبني ميثاق الشرف بحد ذاته ليس كافياً لضمان السلوك الأخلاقي ولذلك فلا بد من دعم المبادئ والمعايير الواردة في الميثاق من خلال إجراءات ونظم عمل إلزامية مناسبة لتنفيذ هذا الميثاق بفعالية. هذا وتعتمد هذه الإجراءات التي تترجم المبادئ إلى ممارسات عملية على العديد من العوامل. بما يشمل أعمال مدير الأصول. ونوع العمل. وحجم المدير (اعتماداً على الأصول المدارة. وعدد الموظفين) والنظام القانوني المتبع وأي عوامل أخرى.

في ضوء أنه يتوجب على المديرين الالتزام بجميع القوانين والتشريعات السارية التي تحكم أنشطتهم. فقد تكون أحكام هذا الميثاق بحاجة للتدعيم بأحكام إضافية للوفاء بمتطلبات تشريعات الأوراق المالية السارية في الأسواق حول العالم. وحتماً في بعض الأسواق. سيعكس الميثاق بشدة التشريعات السارية أو أفضل الممارسات المقبولة. وفي أسواق أخرى. سوف يمتد الميثاق لأعمال الهيئات التنظيمية الجارية أو قد يفتح أيضاً آفاقاً جديدة. وبالإضافة لذلك. فإن مديري الأصول يعملون في أسواق ذات هياكل مختلفة ومتنوعة. وهو ما قد يؤثر على طريقة تنفيذ وتطبيق الميثاق. ورغم ذلك يقدم الميثاق حزمة من المبادئ والمعايير العامة التي تنطبق على جميع مديري الأصول.

وعلى صعيد آخر. يقع على العملاء مسؤولية التحلي بالوعي. الفهم. ومراقبة كيفية استثمار أصولهم وهو ما يبلور أهمية الإفصاح الكامل والعادل من قبل مديري أصولهم. وموافاة العملاء بميثاق شرف يضع إطار كيفية قيام المديرين بعمليات الاستثمار بالإبانة عنهم هي خطوة هامة تجاه تطوير الثقة الضرورية لعلاقات إدارة استثمار ناجحة.



## تبني الميثاق والمطالبة بالالتزام:

تبني أو الالتزام بميثاق الشرف المهني لمديري الأصول يتطلب من المؤسسات الالتزام بجميع مبادئ وأحكام السلوك المنصوص عليها في الميثاق (الصفحات 5-7). وقد يكون لدى العديد من مؤسسات إدارة الأصول بالفعل ميثاق شرف وسياسات وإجراءات أخرى تلتزم بها والتي قد تتناول وفي بعض الأحيان تزيد عن مبادئ وأحكام هذا الميثاق. وعليه، فتبني الميثاق لا يتطلب تعديل ميثاق الشرف الحالي أو السياسات والإجراءات الأخرى لدى المؤسسة طالما أنها على الأقل تتوافق مع المبادئ والأحكام المحددة في هذا الميثاق.

يُبحث المدبرون بقوة على النظر في محتوى ملحق هذا الميثاق عند تطوير ومراجعة موثقتهم والسياسات والإجراءات الأخرى. وفي ضوء التفاوت في الحجم والتعقيد بين مؤسسات إدارة الأصول، فإن الالتزام بالميثاق لا يتطلب الالتزام الصارم بهذه الإرشادات. إذا لم يلتزم مدير الأصول بكافة مبادئ وأحكام السلوك بالميثاق، لا يمكن له الادعاء بأنه يعمل طبقاً لأحكام هذا الميثاق. ويحظر تماماً الإشارة إلى التزام جزئي بالميثاق (مثل، "المؤسسة تلتزم بميثاق مديري الأصول فيما عدا ..... أو "المؤسسة تلتزم بالأجزاء أ، ب، ج من ميثاق مديري الأصول").

في حالة وفاء المدير بالعناصر المطلوبة للميثاق، على المؤسسة إصدار البيان التالي للإعلان عن التزام المؤسسة بأحكامه: "تعلن [أدخل اسم المؤسسة] التزامها بميثاق السلوك المهني لمديري الأصول لمؤسسة الـ CFA. مع العلم أنه لم تتم المصادقة على هذا الإعلان من قبل مؤسسة الـ CFA".

## إخطار مؤسسة الـ CFA بإعلان الالتزام بالميثاق

على المديرين أيضاً إبلاغ مؤسسة الـ CFA بإعلانهم الالتزام بميثاق السلوك المهني لمديري الأصول من خلال عملية الإبلاغ عبر الموقع الإلكتروني لمؤسسة الـ CFA [www.cfainstitute.org/assetcode](http://www.cfainstitute.org/assetcode). نموذج الإقرار هو لأغراض الاتصال وجمع المعلومات فقط ولا يعني بأي شكل من الأشكال أن مؤسسة الـ CFA تشارك في تنفيذ أو رقابة الجودة على إعلان التزام أي منظمة كما أنها لا تعتمد الإعلان أو التطبيق الفعلي من قبل مديري الأصول لالتزامهم بالميثاق.

---

# المبادئ العامة للسلوك

يقع على عاتق المديرين المسؤوليات التالية تجاه عملائهم:

على المديرين:

1. العمل بطريقة احترافية وأخلاقية في جميع الأوقات.
2. العمل من أجل الصالح العام للعملاء.
3. العمل باستقلالية وموضوعية.
4. العمل بمهارة. وكفاءة. واجتهاد.
5. التواصل مع العملاء في الوقت المناسب وبشكل دقيق.
6. دعم القواعد السارية التي تحكم أسواق رأس المال.

# ميثاق الشرف المهني لمديري الأصول

## أ. الولاء للعملاء

### على المديرين:

1. وضع مصالح العملاء قبل مصالحهم.
2. الحفاظ على سرية المعلومات المتداولة مع العملاء في نطاق العلاقة بين المدير وعميله.
3. رفض المشاركة في أي علاقة عمل أو قبول أي هدية من المتوقع أن تؤثر على استقلاليتهم أو موضوعيتهم أو ولائهم للعملاء.

## ب. عمليات وإجراءات الاستثمار

### على المديرين:

1. استخدام الرعاية المعقولة والحكم الحريص عند إدارة أصول العملاء.
2. عدم المشاركة في أي ممارسات تسهم في تشويه الأسعار أو تضخيم حجم التداول بغرض تضليل المشاركين بالسوق.
3. التعامل بعدل وموضوعية مع جميع العملاء عند تقديم المعلومات وتوصيات الاستثمار أو اتخاذ إجراءات الاستثمار.
4. وجود أساس معقول ومناسب لقرارات الاستثمار.
5. عند إدارة محفظة عميل منفرد أو صناديق مجمعة وفقاً لاتفاق، أو سياسة أو استراتيجية استثمار، أو نمط محدد يجب الالتزام بالآتي:
  - أ. الاقتصار على اتخاذ إجراءات الاستثمار التي تتوافق مع الأهداف والشروط المحددة لهذه المحفظة أو الصندوق.
  - ب. الإفصاح وتوفير المعلومات بصورة ملائمة حتى يتمكن المستثمر من النظر في مدى توافق التغييرات المقترحة في نمط الاستثمار أو استراتيجيته مع احتياجاته الاستثمارية.
6. عند إدارة حسابات منفصلة وقبل تقديم استشارات الاستثمار أو اتخاذ إجراءات الاستثمار بالإنباء عن العميل، يتم الالتزام بالآتي:
  - أ. تقييم وفهم أهداف الاستثمار للعميل، ومدى تقبله للمخاطر، والإطار الزمني للاستثمار، واحتياجات السيولة لديه، والقيود المالية، وأي ظروف خاصة أخرى (بما يشمل الاعتبارات الضريبية، والقيود القانونية أو التنظيمية، .. إلخ) وأي معلومات أخرى ذات صلة قد تؤثر على سياسة الاستثمار.
  - ب. تحديد ما إذا كان الاستثمار مناسب للوضع المالي للعميل.

### ج. التداول:

#### على المديرين:

1. عدم العمل أو التسبب - بأي شكل من الأشكال - في قيام الآخرين بالعمل بناء على معلومات جوهرية غير متداولة قد تؤثر على قيمة استثمارات متاحة للتداول العام.
2. منح الأولوية لتنفيذ عمليات الشراء والبيع التي تتم بالنيابة عن العميل قبل تلك التي نصب في صالح المديرين.
3. استخدام العمولات المحققة من تداولات العميل فقط للدفع مقابل المنتجات أو الخدمات المتعلقة بالاستثمار والتي تساعد المدير بشكل مباشر في إجراءات اتخاذ قرار الاستثمار. وليس في إدارة المؤسسة.
4. تعظيم قيمة محفظة العميل بالسعي نحو التنفيذ الأفضل لجميع معاملات العميل.
5. وضع سياسات داخلية لضمان تخصيص حصص التداول بعدالة وإنصاف بين حسابات العملاء.

### د. إدارة المخاطر، والالتزام، والدعم:

#### على المديرين:

1. وضع والحفاظ على السياسات والإجراءات التي تضمن توافق أنشطتهم مع أحكام هذا الميثاق وجميع القوانين والمتطلبات التنظيمية المطبقة.
2. تعيين مسئول التزام ليتولى إدارة السياسات والإجراءات وبحث شكاوى الاستثمار التي تتعلق بسلوك المدير أو فريق عمله.
3. التأكد من أن معلومات المحافظ المدارة المقدمة إلى العملاء من خلال المدير دقيقة وكاملة. كما يجب الترتيب لقيام طرف ثالث محايد بمراجعة هذه المعلومات.
4. الاحتفاظ بالسجلات لفترة زمنية مناسبة بصيغة يسهل الوصول إليها والتعامل عليها.
5. استخدام طاقم عمل وموظفين مؤهلين وتأمين موارد بشرية وتقنية كافية لتحليل وتنفيذ ومراقبة أعمال وقرارات الاستثمار بشكل كامل.
6. وضع خطة عرضية (خطة استمرارية) تكون جاهزة لتسيير العمل بشكل طبيعي خلال فترة التعافي في حالة الكوارث أو الاضطرابات الدورية بالأسواق المالية.
7. تأسيس إجراءات لإدارة المخاطر على نطاق المؤسسة ككل والتي تحدد تقيس وتدبر وضع المخاطر للمدير. واستثماراته. بما يشمل الموارد، والطبيعة، ودرجة التعرض للخطر.

## هـ. الأداء والتقييم:

### على المديرين:

1. عرض نتائج الأداء بصورة عادلة، ودقيقة، ومناسبة، وكاملة وفي توقيت مناسب. وعدم عرض نتائج مضللة عن أداء المحافظ المدارة بمعرفتهم أو عن مؤسستهم.
2. استخدام الأسعار السوقية العادلة لتقييم ممتلكات العميل أو تطبيق، بحسن نية، طرق لتحديد القيمة العادلة لأي أوراق مالية غير متاح لها تقييم مستقل، أو عروض أسعار متاحة بالسوق.

## و. الإفصاح:

### على المديرين:

1. التواصل مع العملاء بصفة مستمرة وفي الوقت المناسب.
2. التأكد من أن الإفصاح صحيح، ودقيق، وكامل، ويسهل فهمه، وأنه معروض بصيغة تعمل على توصيل المعلومات بفاعلية.
3. عرض أي حقائق ذات أهمية عند الإفصاح أو تقديم معلومات إلى العملاء بشأن أنفسهم، أو أقاربهم أو زملائهم بالعمل، أو استثماراتهم الشخصية، أو عملية الاستثمار.
4. الإفصاح عن التالي:
  - أ. تعارض المصالح الناتج عن أي علاقة مع الوسطاء أو المؤسسات الأخرى، أو حسابات العملاء الآخرين، أو هيكل الأتعاب، أو أي أمور أخرى.
  - ب. الإجراءات القانونية أو التأديبية التي تم اتخاذها ضد المدير أو العاملين تحت إدارته فيما يتعلق بالسلوك المهني.
  - ج. عملية الاستثمار، بما يشمل المعلومات بشأن المدد التي لا يصلح فيها سحب الاستثمارات، والاستراتيجيات العامة، وعوامل المخاطر، واستخدام المشتقات والرافعة المالية.
  - د. رسوم الإدارة وتكاليف الاستثمار الأخرى التي يتحملها المستثمرون، بما يشمل التكاليف المتضمنة بالرسوم ومنهجيات تحديد الرسوم والتكاليف.
  - هـ. مقدار أي عمولات مجمعة أو عينية، والسلع و/أو الخدمات التي تم تلقيها في المقابل، وكيف ستفيد هذه السلع و/أو الخدمات العميل.
  - و. أداء استثمارات العملاء بصفة دورية وفي الأوقات المناسبة.
  - ز. طرق التقييم المستخدمة لاتخاذ قرارات الاستثمار وتقييم ممتلكات العميل.
  - ح. سياسات تصويت حملة الأسهم.
  - ط. سياسات تخصيص التداولات.
  - ي. نتائج مراجعة أو تدقيق الصندوق أو الحساب.
  - ك. التغييرات ذات الأهمية في الأفراد أو التغييرات التنظيمية التي حدثت لدى مدير الأصول.
  - ل. عمليات إدارة المخاطر.

## الملحق: التوصيات والإرشادات

تبنى الميثاق في حد ذاته غير كاف للوفاء بالمسؤوليات الأخلاقية والقانونية. وعلى المديرين تبني سياسات وإجراءات مفصلة لتنفيذ الميثاق بفعالية. وبناء على ذلك يوفر هذا القسم من الوثيقة الإرشادات التي توضح الميثاق ويشمل توصيات وأمثلة توضيحية لمساعدة المديرين الذين يسعون إلى تنفيذ الميثاق. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأمثلة ليست معدة لكي تكون شاملة، وستعتمد السياسات والإجراءات المطلوبة لدعم الميثاق على الظروف المحددة لكل منظمة والبيئة القانونية والتنظيمية التي يعمل بها المدير.

تشير الإرشادات التالية إلى قضايا محددة على المديرين أخذها في الحسبان عند وضع سياساتهم وإجراءاتهم الداخلية التي تصاحب الميثاق. علماً بأنه، وتأكيداً على ما سبق، الإرشادات ليست معدة لتغطية جميع القضايا أو الجوانب لعمليات المدير والتي يجب أن تشملها هذه السياسات والإجراءات لتنفيذ ودعم الميثاق بشكل كامل.

### أولاً: الولاء تجاه العملاء:

على المديرين:

#### 1. وضع مصالح العملاء قبل مصالحهم.

مصالح العملاء هي الأسمى. على المديرين وضع سياسات وإجراءات لضمان أسبقية مصالح العملاء لمصالح المدير في جميع جوانب العلاقة بين المدير والعميل. بما يشمل. (على سبيل المثال لا الحصر). اختيار الاستثمار، والعمليات، والمراقبة، والحفظ. على المديرين اتخاذ الخطوات المعقولة لتجنب مواقف تعارض مصالح المديرين والعملاء وعليهم تأسيس إجراءات تشغيلية وقائية لحماية مصالح العملاء. كما يتوجب أيضاً اتخاذ الخطوات المعقولة لتجنب مواقف تعارض مصالح المديرين والعملاء وعليهم تأسيس إجراءات تشغيلية وقائية لحماية مصالح العملاء. على المديرين أيضاً تطبيق هيكل الأتعاب ليعمل على مواءمة المصالح المالية للعملاء والمديرين معاً وتجنب أنظمة الحوافز التي قد ينتج عنها اتخاذ المدير لإجراءات تعارض مع مصالح العميل.

#### 2. الحفاظ على سرية المعلومات المتداولة مع العملاء في نطاق العلاقة بين المدير وعميله.

كجزء من مهامهم الأخلاقية، على المديرين الاحتفاظ بالمعلومات المتداولة مع العملاء أو تلك التي وصلت إليهم من مصادر أخرى في سياق العلاقة بين المدير-العميل بسرية بالغة وعليهم اتخاذ جميع التدابير المعقولة للحفاظ على السرية، وتسري هذه المسؤولية عند حصول المديرين على معلومات من خلال علاقتهم السرية مع العميل أو قدرتهم الخاصة على القيام بجزء من أعمال العميل أو شؤونه الشخصية.

على المديرين وضع "سياسة خصوصية" تتناول كيفية جمع معلومات العملاء، وتخزينها، وحمايتها، واستخدامها، ويجدر الإشارة إلى أن مهمة الحفاظ على السرية لا تحل محل واجب (وفي بعض الأحيان تكون متطلبات قانونية) الإبلاغ عن الأنشطة غير القانونية المشكوك بها والتي تتعلق بحسابات العميل إلى الجهات المختصة.

حيثما يكون ذلك مناسباً، على المديرين النظر في إعداد وتطبيق سياسة مكتوبة لمكافحة غسيل الأموال لمنع استخدام منظماتهم لغسيل الأموال أو تمويل أي أنشطة غير قانونية.

3. رفض المشاركة في أي علاقة عمل أو قبول أي هدية من المتوقع أن تؤثر على استقلاليتهم. أو موضوعيتهم أو ولائهم للعملاء. كجزء من الحفاظ على مصالح العملاء في المقام الأول. على المديرين وضع سياسات لقبول الهدايا أو أحد أشكال الترفيه في العديد من السياقات، ولتجنب ظهور التعارض. على المديرين رفض قبول أي هدايا أو أي شكل من أشكال الترفيه من موردي أي نوع من أنواع الخدمات. أو المؤسسات المستهدفة كاستثمار. أو شركاء الأعمال الآخرين بما يزيد عن قيمة "الحد الأدنى" المحددة، وعليه، يتوجب على المديرين تحديد ما هي قيمة "الحد الأدنى" مع مراعاة التشريعات المحلية القائمة.

كما يتوجب أيضاً على المديرين وضع سياسة مكتوبة تحد من قبول الهدايا والترفيه التي تقل عن قيمة "الحد الأدنى". والنظر في وضع حدود معينة لقبول الهدايا (مثل، المقدار في الفترة الزمنية لكل مورد) وحظر قبول أي هدايا نقدية. ومن ناحية أخرى، يتعين على الموظفين التوثيق والإفصاح للمدير من خلال رؤسائهم. أو مسئول الالتزام بالمؤسسة. أو الإدارة العليا. عن قبول أي هدايا أو ترفيه.

هذا البند غير مُعد لإعاقة المدير عن الحفاظ على علاقات العمل المتبادلة مع العميل طالما تم إدارة تعارض المصالح المحتمل والإفصاح عنه.

## ثانياً: عمليات وإجراءات الاستثمار

على المديرين:

1. استخدام الرعاية المعقولة والحكم الحريص عند إدارة أصول العملاء. على المديرين استخدام الرعاية والحذر الضروريين للوفاء بالتزاماتهم تجاه العملاء. "التعقل يتطلب الحذر والفطنة". ممارسة التعقل تتطلب العمل بعناية، ومهارة، واجتهاد والتي يعمل بها الفرد في الظروف المشابهة لو كان له نفس الصفة والمعرفة. في سياق إدارة محفظة العميل. يتطلب الحذر إتباع عوامل الاستثمار التي حددها العميل مسبقاً وإجراء موازنة بين الخطر والعائد. والعمل بعناية يتطلب من المديرين العمل بحذر وحكمة لتجنب الحاق ضرر بالعملاء.
  2. عدم المشاركة في أي ممارسات تسهم في تشويه الأسعار أو تضخيم حجم التداول بغرض تضليل المشاركين بالسوق. التلاعب بالسوق غير قانوني و يؤدي إلى الإضرار بمصالح جميع المستثمرين وكذا الأضرار بفاعلية عمل الأسواق المالية والتسبب في تدهور ثقة المستثمر.
- يشمل التلاعب بالسوق ممارسات تؤدي إلى تشويه أسعار أو قيم الأوراق المالية أو العمل على تضخيم أحجام التداول على نحو مزيف بغرض خداع الأفراد أو الهيئات التي تعتمد على المعلومات في السوق. تشمل تلك الممارسات، على سبيل المثال، أية عمليات من شأنها خداع المشاركين بالسوق بتشويه آلية تسعير للأوراق المالية ونشر معلومات خاطئة أو مضللة. التلاعب في المعاملات، يشمل على سبيل المثال لا الحصر، المعاملات التي تعمل على تزيف الأسعار أو حجم التداول لإعطاء انطباع بوجود تعامل أو تحرك بسعر الأدوات المالية (مثل ... التداول في أسهم ذات سيولة منخفضة في نهاية فترة القياس لزيادة السعر وتحسين أداء المدير) وتأمين مركز كبير بالورقة المالية بغرض الاستغلال والتلاعب بسعر أصل و/أو أحد مشتقاته. التلاعب في المعلومات، يشمل على سبيل المثال لا الحصر، تعمد نشر شائعات مزيفة لحث الآخرين على التداول والضغط على محلي البيع لتسعير أو التوصية بالورقة المالية بشكل يخدم مصالح المدير أو عملاءه.

3. **التعامل بعدل وموضوعية مع جميع العملاء عند تقديم المعلومات، توصيات الاستثمار، أو اتخاذ إجراءات الاستثمار.** للحفاظ على ثقة العملاء، على المديرين التعامل مع جميع العملاء بطريقة عادلة وموضوعية ولا يجوز للمديرين تفضيل مجموعة من العملاء دون آخرين على النحو الذي يلحق الضرر بالعملاء الآخرين. وفي بعض الحالات، قد يرغب العملاء في دفع مقابل الحصول على مستوى أعلى من الخدمة أو خدمات ومنتجات معينة والتي قد لا تكون متاحة سوى لبعض العملاء المؤهلين (مثل، بعض الصناديق التي قد لا تكون متاحة سوى للعملاء الذين يمتلكون محفظة أصول أعلى من قيمة معينة). وتكون هذه الممارسات مسموحة طالما أنه تم الإفصاح عنها وإاحتها لجميع العملاء.
- هذا البند ليس بغرض منع المديرين من المشاركة في فرص استثمار ثانوية – يشار إليها أيضا بـ "الرسالة الجانبية"، أو "الرعاية الجانبية" أو "التمييز" – مع عملاء معينين طالما أن هذه الفرص يتم تخصيصها على نحو عادل بين العملاء الذين لديهم أهداف استثمارية مشابهة والتي تكون هذه الفرص مناسبة لهم.
4. **وجود أساس معقول ومناسب لقرارات الاستثمار.** على المديرين العمل بحكمة والتأكد من اعتماد قراراتهم على أسس معقولة ومناسبة. وقبل اتخاذ قرار نيابة عن عملائهم، على المديرين تحليل فرص الاستثمار الماثلة أمامهم ويجب عليهم عدم التصرف سوى بعد اتخاذ العناية الواجبة لضمان وجود معرفة كافية بشأن الاستثمارات أو الاستراتيجيات المحددة، وتعتمد مثل هذه التحليلات على النمط والاستراتيجية المستخدمة، فعلى سبيل المثال، المدير الذي ينفذ استراتيجية استثمارية غير نشطة سيكون لديه أسس مختلفة تماماً لإجراءات الاستثمار عن المدير الذي يستخدم استراتيجية استثمارية نشطة أو إيجابية.
- يجوز للمديرين الاعتماد على أبحاث أطراف خارجية أخرى طالما أنه تم بذل جهد وعناية معقولة للتأكد من أن هذا البحث له أساس معقول حيث يتعين عليهم عند تقييم تلك الأبحاث النظر في الافتراضات المستخدمة، وشمولية التحليل الذي تم إجراؤه. وتوقيت المعلومات، وموضوعية واستقلالية المصدر. كما يتوجب، بشكل عام، أن يكون لدى المديرين فهم شامل للأوراق المالية التي يستثمرون بها والاستراتيجيات التي يستخدمونها نيابة عن عملائهم. هذا بالإضافة إلى فهم هيكل ووظيفة الأوراق المالية، وكيفية تداولها، وسيولتها، وأي مخاطر أخرى متعلقة بها (ويشمل ذلك أية مخاطر متعلقة بالطرف الآخر لعملية التداول).
- على المديرين الذين يقومون بتنفيذ استراتيجيات استثمار معقدة ومتطورة فهم هيكل هذه الاستراتيجيات وأوجه ضعفها المحتملة وإبلاغها لعملائهم بطريقة يسهل فهمها، على سبيل المثال، عند تنفيذ استراتيجيات للمشتقات المالية المعقدة، على المديرين فهم المخاطر المتعددة وإجراء تحليل إحصائي (مثل، اختبار التحمل) لتحديد كيفية أداء هذه الاستراتيجية تحت الظروف المختلفة، وباتخاذ المديرين للعناية الواجبة والمناسبة، يمكنهم ذلك من الحكم على مدى مناسبة الاستثمارات لعملائهم على نحو أفضل.



5. عند إدارة محفظة عميل منفرد أو صناديق مجموعة وفقاً لتعاقد، أو استراتيجية، أو نمط محدد يتم الالتزام بالآتي:
- أ. **الاقتصار على اتخاذ إجراءات الاستثمار التي تتوافق مع الأهداف والقيود المحددة لهذه المحفظة أو الصندوق.**  
عند حصول المديرين على تفويض معين من خلال عملائهم أو عرضهم لمنتج. مثل إدارة صندوق مجمع. والذي لا يمكن للمديرين من خلاله معرفة الموقف المالي المحدد لكل عميل، عليهم إدارة الصناديق أو المحافظ في نطاق الاختصاصات أو الاستراتيجيات المحددة حيث يجب أن يكون العملاء قادرين على تقييم مدى تناسب صناديق الاستثمار أو الاستراتيجيات بأنفسهم. وبالتبعية، لا بد وأن يكونوا قادرين على الثقة في أن المديرين لن يخلوا بالاختصاصات أو الاستراتيجيات المحددة والمتفق عليها. وعند تغير الأحداث أو فرص السوق إلى درجة يرغب عندها المديرين في أن يكون لديهم المرونة للاستفادة من ميزة هذه الأحداث. فانه يجوز استخدام تلك المرونة ولكن يجب فهمها والاتفاق عليها صراحة بين المديرين والعملاء. هذا ويعتبر الإفصاح عن هذه الأحداث للعملاء عند حدوثها. أو على الأقل، أثناء تقديم التقارير الدورية للعميل من أفضل الممارسات الخاصة بالمديرين.
  - ب. **الإفصاح وتوفير المعلومات بصورة ملائمة حتى يتمكن المستثمر من النظر في مدى توافق التغييرات المقترحة في نمط الاستثمار أو الاستراتيجية مع احتياجاتهم الاستثمارية.**  
لمنح العملاء الفرصة لتقييم مدى ملائمة الاستثمارات لاحتياجاتهم. على المديرين إمدادهم بمعلومات كافية بشأن أي تغييرات جوهرية مقترحة لاستراتيجيات أو أنماط استثماراتهم. ويتعين عليهم تقديم هذه المعلومات قبل حدوث أي من تلك التغييرات. حيث يجب منح العملاء الوقت الكافي للنظر في التغييرات المقترحة واتخاذ أي إجراءات قد تكون ضرورية. وفي حالة ما إذا قرر المدير إجراء تغييرات جوهرية في استراتيجية أو نمط الاستثمار، لا بد وأن يُسمح للعملاء استرداد استثمارهم - عند إبداء رغبتهم - بدون تكبد أي غرامات غير مناسبة.
6. عند إدارة حسابات منفصلة وقيل تقديم استشارات الاستثمار أو اتخاذ إجراءات الاستثمار بالإجابة عن العميل. يتم الالتزام بالآتي:
- أ. **تقييم وفهم أهداف العميل من الاستثمار، ومدى تقبله للمخاطر، والإطار الزمني للاستثمار، واحتياجات السيولة، والقيود المالية، وأي ظروف خاصة أخرى (بما يشمل الاعتبارات الضريبية، والقيود القانونية أو التنظيمية، .. إلخ) وأي معلومات أخرى ذات صلة قد تؤثر على سياسة الاستثمار.**  
يتعين على المديرين قبل الشروع في أي إجراءات للاستثمار للعملاء اتخاذ الخطوات الضرورية لفهم وتقييم الموقف المالي للعملاء والعوائق والعوامل الأخرى ذات الصلة. لأنه بدون فهم موقف العميل لن يتمكن المدير من تحديد وتنفيذ استراتيجية مناسبة للاستثمار. من المفترض - بشكل عام - وجود بيان بـ "السياسة الاستثمارية" لدى كل عميل؛ والتي تشمل مناقشة مدى تقبل المخاطر (كلاً من القدرة ورغبة العميل لتحمل الخطر). وأهداف العائد. والإطار الزمني. ومتطلبات السيولة، والالتزامات، والاعتبارات الضريبية، وأي ظروف قانونية، أو تنظيمية. أو ظروف أخرى خاصة.

الغرض من بيان "السياسة الاستثمارية" هو تزويد المديرين بخطط استراتيجية مكتوبة لتوجيه قرارات الاستثمار بحسب كل عميل. وعلى المدير انتهاز الفرصة لمراجعة بيان "سياسة الاستثمار" لكل عميل وتقديم مقترحات للعميل بشأن توضيحها ومناقشة التقنيات والاستراتيجيات المتعددة التي سيتم استخدامها للوفاء بأهداف العميل الاستثمارية. هذا بخلاف مراجعة البيان الخاص بكل عميل مع العميل سنوياً على الأقل أو وقتما نشير الظروف إلى الحاجة للتغيير.

تتيح المعلومات الواردة في بيان "السياسة الاستثمارية" للمديرين تقييم ما إذا كانت استراتيجية معينة أو ورقة مالية محددة مناسبة للعميل (في سياق محفظة العميل ككل) ويعمل بيان "السياسة الاستثمارية" كأساس لوضع التوزيع الاستراتيجي لأصول العميل. (ملاحظة: يجوز في بعض الحالات، أن يقرر العميل بنفسه التوزيع الاستراتيجي للأصول؛ وفي حالات أخرى، يتم تفويض هذه المهمة للمدير). كما أنه لا بد من أن يحدد بيان "السياسة الاستثمارية" دور المدير ومسئوليته في إدارة أصول العميل ووضع جداول زمنية للمراجعة والتقييم. هذا بالإضافة إلى الاتفاق مع العميل بشأن العامل أو العوامل التي سيتم من خلالها قياس أداء المدير وأي تفاصيل أخرى لعملية تقييم الأداء (مثل، متى يجب أن يبدأ قياس الأداء).

#### ب. تحديد ما إذا كان الاستثمار مناسب للوضع المالي للعميل.

ليست جميع الاستثمارات مناسبة لكل عميل. وتقع على عاتق المديرين مسؤولية ضمان الاقتصر على تضمين الاستثمارات واستراتيجيات الاستثمار المناسبة في محفظة العميل. نظرياً، يجب تقييم الاستثمارات الفردية في سياق إجمالي أصول والالتزامات العميل، والتي قد تشمل أصول يحتفظ بها العميل خارج الحساب المدار من قبل المدير. وإلى المدى الذي تكون فيه هذه المعلومات متاحة للمدير ومتضمنة على نحو صريح في سياق بيان السياسة الاستثمارية للعميل.

## ثالثاً: التداول:

### على المديرين:

#### 1. عدم العمل أو التسبب - بأي شكل من الأشكال - في قيام الآخرين بالعمل بناء على معلومات جوهرية غير متداولة قد تؤثر على قيمة استثمارات متاحة للتداول العام.

التداول بناءً على معلومات "جوهريّة" وغير متداولة أمر مخالف قانوناً ويؤدي إلى فقدان الثقة في أسواق المال، والمؤسسات، ومسؤولي الاستثمار، ويعزز التصور بأن هؤلاء الذين لديهم صلاحية وآلية وصول داخلية يمكن أن يحصلوا على ميزة غير عادلة للاستثمار مقارنة بالقاعدة العامة من المستثمرين. وبالرغم من أن التداول بناءً على هذه المعلومات قد يؤدي إلى ربحية قصيرة الأجل، إلا أنه بمرور الوقت، سيعاني الأفراد والمهنيين ككل في حالة تجنب المستثمرون أسواق المال نتيجة الشعور بعدم العدالة وتفضيل من لديه معلومات داخلية.

قد تحدد النصوص القضائية والإجراءات التنظيمية المختلفة مصطلح "الجوهريّة" على نحو مختلف. ولكن بصفة عامة، تعتبر المعلومة "جوهريّة" إذا اعتبرها المستثمر الرشيد هامة وإذا تم النظر إليها على أنها تغير بشدة المزيج العام للمعلومات المتاحة. هذا وتعتبر المعلومات "غير متداولة" حتى يتم نشرها للعامة على نطاق واسع في السوق (وليس إتاحتها لمجموعة محددة من المستثمرين).

على المديرين تبني إجراءات الالتزام، مثل وضع قيود على المعلومات (مثل: برامج حماية الشبكات) لمنع الإفصاح وإساءة استخدام المعلومات الجوهرية الغير متداولة. وفي الكثير من الحالات، قد تعتبر التداولات المُعلّقة، أو ممتلكات العملاء أو الصناديق معلومات جوهرية غير متداولة، وعلى المديرين التأكد من الاحتفاظ بهذه المعلومات سرية. بالإضافة لذلك، فمعلومات الدمج والاستحواذ قبل الإفصاح عنها، تعتبر بصفة عامة معلومات جوهرية غير متاحة للعامة، ويتعين على المديرين عند الحصول على معلومات خاصة بشركة محددة، تقييم تلك المعلومات وتحديد ما إذا كانت تتوافق مع تعريف المعلومات الجوهرية غير المتداولة.

هذا البند غير معد لمنع المديرين من استخدام النظريات التركيبية للوصول إلى الاستنتاجات - وهي جمع أجزاء من المعلومات جوهرية والتي تكون متاحة للعمامة بأجزاء من المعلومات غير جوهرية والتي لا تكون متاحة للعمامة للوصول إلى استنتاجات يتم اتخاذ إجراءات وفقاً لها.

2. منح الأولوية للاستثمارات التي تتم بالإجابة عن العميل قبل تلك التي تصب في صالح المديرين. على المديرين عدم تنفيذ تداولاتهم الخاصة على أحد الأدوات المالية قبل تنفيذ عمليات العميل على ذات الأداة المالية. فلا يجوز بأي شكل من الأشكال أن تؤثر أنشطة الاستثمار التي تصب في مصلحة المدير سلبياً على مصالح العميل كما لا يجوز أيضاً المشاركة في أنشطة التداول التي لا تصب في صالح العملاء أو قد تلحق الضرر بهم (مثل التعامل على الورقة المالية مسبقاً قبل إجراء تداولات العملاء).

في بعض الاتفاقات الاستثمارية، مثل الشراكات ذات المسؤولية المحدودة أو الصناديق المجمعية، يضع المديرين رأس مالهم الخاص في خطر إلى جانب رأس مال العملاء لمحاذاة مصالحهم مع مصالح عملائهم. لا يسمح بهذه الترتيبات سوى في حالة عدم الإضرار بالعملاء، ويتعين على المديرين وضع سياسات وإجراءات للمراقبة وكذلك الحد من التداولات الشخصية لموظفيهم - أن أمكن. وبصفة خاصة، على المديرين أن يطلبوا من موظفيهم الحصول على موافقة قبل إجراء أي استثمارات شخصية في الطرح العام الأولي أو في حالات الطرح الخاص.

على المديرين وضع سياسات وإجراءات تعمل على ضمان وجود أولوية لعمليات العميل على عمليات الموظفين أو المؤسسة. أحد الطرق هو تكوين قائمة حظر أو قائمة مراقبة للأوراق المالية المملوكة بمحفظة العميل أو التي قد يتم شراؤها أو بيعها نيابة عن العملاء في المستقبل القريب: فقبل التداول في الأوراق المالية المدرجة على هذه القائمة، يكون على الموظفين الحصول على موافقة مسبقة من مديريهم. بالإضافة لذلك، يمكن للمديرين أن يطلبوا من الموظفين أن يقدموا لمسئول المراقبة نسخ من عمليات التداول ربع سنوية والبيانات السنوية للممتلكات والأصول الشخصية.

3. استخدام العمولات المكتسبة من تداولات العميل فقط للدفع مقابل المنتجات أو الخدمات المتعلقة بالاستثمار والتي تساعد المدير بشكل مباشر في إجراءات اتخاذ قرار الاستثمار. وليس في إدارة المؤسسة. على المديرين الإقرار بأن العمولات المدفوعة (وأي مزايا تم تلقيها مقابل دفع العميل للعمولات) هي حق تبعية للعميل. وبالتالي، فأي مزايا يتم عرضها مقابل العمولات لا بد وان تصب في مصلحة عملاء المدير.

ولتحديد مدى تناسب الخدمة التي يحصل عليها العميل مقابل العمولة المدفوعة، على المديرين تحديد ما إذا كانت هذه الخدمة ستساعد بشكل مباشر في عملية اتخاذهم للقرار الاستثماري لحساب العميل. يمكن اعتبار عملية اتخاذ القرار الاستثماري هي كافة العمليات الكمية والنوعية، وكذلك جميع الأدوات ذات الصلة المستخدمة من قبل المدير والتي تهدف في النهاية إلى تقديم النصائح والاستشارات الاستثمارية للعملاء. وبشكل أخص، تشمل تلك العملية التحليل المالي، تحليل التداول والمخاطر، اختيار الأوراق المالية، اختيار وسيط التداول/السمسار، توزيع الأصول، وأي تحليلات أخرى مناسبة.

توجه بعض المديرين إلى إلغاء استخدام العمولات العينية (والتي تعرف أيضاً بالدولارات العينية) لتجنب أي تعارض محتمل في المصالح. على المديرين الإفصاح عن سياساتهم بشأن كيفية تقييم الفائدة واستخدامها لصالح العميل، وفي حالة اختيار المديرين استخدام العمولات العينية أو ترتيبات الوساطة المجمعية، عليهم الإفصاح لعملائهم عن أوجه استخدامها، هذا ويتوجب على المديرين النظر في الالتزام بأفضل الممارسات الخاصة بالصناعة في شأن استخدام وإعداد التقارير الخاصة بتلك الاتفاقات، الأمر الذي يمكن إيجاده في معايير الدولارات العينية المعدة من مؤسسة الـ CFA.

4. تعظيم قيمة محفظة العميل بالسعي نحو التنفيذ الأفضل لجميع معاملات العميل.
- عند تنفيذ تداولات العملاء، يقع على عاتق المديرين مهمة وضع شروط تحقق أفضل تنفيذ وتعظيم قيمة محفظة كل عميل (أي، التأكد من الوصول إلى أفضل النتائج الممكنة بصفة عامة) حيث يتوجب السعي للوصول إلى أفضل شروط لصالح تداولات العميل من بين كافة الظروف الخاصة بكل تداول (مثل حجم التداول، وخصائص السوق، وسيولة الورقة المالية، ونوع الورقة المالية). على المديرين أيضاً اتخاذ قرار بشأن الوسطاء أو الأماكن التي توفر أفضل تنفيذ أخذاً في الاعتبار أسعار العمولات، وتوقيت تنفيذ التداولات، والقدرة على الحفاظ على السرية، وتخفيض حجم المعاملات أو التداولات الغير مكتملة، وتقليل تأثير السوق.
- عند قيام العميل بتوجيه المدير لإجراء تداول من خلال وسيط معين أو من خلال نوع معين من الوسطاء، على المديرين تنبيه العميل أنه بالحد من قدرة المدير على اختيار الوسيط. قد لا يتلقى العميل أفضل تنفيذ لتداولاته، وعليه يتعين على المديرين الحصول على إقرار كتابي من العميل بالدراية الكاملة بهذه المعلومات.
5. وضع سياسات داخلية لضمان تخصيص التداول بعدالة وإنصاف بين حسابات العملاء.
- عند تنفيذ تداولات لحسابات العميل، على المديرين توزيع التداولات بعدالة بحيث يتم التأكد من عدم إجراء تداولات بصورة روتينية على حسابات بعض العملاء أولاً أو تلقيهم أفضلية في المعاملة، وعند الإمكان، يفضل استخدام المعاملات ذات الأحجام الكبيرة وتوزيع الحصص الاستثمارية على أساس نسبي باستخدام متوسط السعر أو بعض الطرق الأخرى التي تضمن التوزيع العادل والمنصف. وعند توزيع حصص الطرح المبدئي أو الثانوي، على المديرين العمل بجد لضمان إتاحة الفرصة لمشاركة جميع العملاء الذين تناسبهم الأوراق المالية، وفي حالة عدم تلقي المديرين لتخصيص يكفي السماح لجميع العملاء المؤهلين بالمشاركة بشكل كامل في طرح معين. عليهم التأكد من عدم منح عملاء معينين أفضلية في التعامل، كما أنه يتعين عليهم أيضاً وضع نظام لضمان تخصيص الإصدارات الجديدة بعدالة (مثل، سياسة التخصيص والتوزيع النسبي). ويجب أن تتناول سياسات توزيع المديرين بشكل خاص كيفية التعامل مع عمليات الطرح العام المبدئي وكذا الطروحات الخاصة.

## رابعاً: إدارة المخاطر، والالتزام، والدعم:

### على المديرين:

1. وضع السياسات والإجراءات التي تضمن توافق أنشطتهم مع أحكام هذا الميثاق وجميع القوانين والمتطلبات التنظيمية المطبقة والحفاظ عليها.  
سياسات وإجراءات الالتزام المفصلة التي تسري على المؤسسة بالكامل هي أدوات ضرورية لضمان وفاء المديرين بمتطلباتهم القانونية عند إدارة أصول العملاء. بالإضافة لذلك، يجب إعمال المفاهيم الأخلاقية الأساسية القائمة على المبادئ والوارد في الميثاق من خلال تنفيذ سياسات وإجراءات معينة.  
إجراءات الالتزام الموثقة تساعد المديرين على الوفاء بالمسئوليات الواردة في الميثاق وتضمن الالتزام بالمعايير الواردة بالميثاق في الأعمال اليومية للمؤسسة. تعتمد برامج الالتزام المناسبة، والضوابط الداخلية، وأدوات التقييم الذاتي لكل مدير على عدة عوامل مثل حجم المؤسسة، وطبيعة إدارة الاستثمار بها.
2. تعيين مسئول التزام ليتولى إدارة السياسات والإجراءات وبحث شكاوى الاستثمار التي تتعلق بسلوك المدير أو فريق عمله.  
تتطلب برامج الالتزام الفعالة من المديرين تعيين مسئول التزام ذو كفاءة، لديه خبرة ودراية، جدير بالثقة ولديه السلطة للقيام بمهامه، وفقاً لحجم ومدى تعقيد عمليات المدير. يجوز للمديرين تفويض موظف حالي أيضاً للعمل كمسؤول التزام، ويجوز لهم تعيين فرد منفصل لهذا الدور، أو تأسيس إدارة التزام كاملة. وعند الإمكان، لا بد وأن يكون مسئول الالتزام مستقلاً عن أفراد إدارتي الاستثمار والعمليات ويتبع مباشرة المدير التنفيذي أو مجلس الإدارة.  
على مسئول الالتزام والإدارة العليا التوضيح بشكل منتظم لجميع الموظفين بأن الالتزام بسياسات وإجراءات الالتزام أمر في غاية الضرورة وأن أي شخص يخرقها سيتحمل مسؤولية ذلك. على المديرين النظر في الطلب من جميع الموظفين الإقرار بأنهم قد تلقوا نسخة من الميثاق (إلى جانب أي تعديلات جوهرية لاحقة). والتأكد من فهمهم الكامل لها وموافقتهم على الالتزام بها، واستعدادهم للإبلاغ عن أي شكوك بانتهاك الميثاق إلى مسئول الالتزام المعين. وعلى مسئول الالتزام أيضاً اتخاذ الخطوات نحو تنفيذ التدريب المناسب للموظفين والقيام بالتقييم الذاتي المستمر لممارسات التزام المدير لتقييم فعالية الممارسات.  
من بين أمور أخرى، يكون مسئول الالتزام مسئولاً عن مراجعة عمليات المؤسسة وكذا الموظفين لضمان تطبيق أولوية مصالح العميل. بسبب التغير المستمر للأفراد، والتشريعات، والأعمال، والممارسات، والمنتجات، فإن دور مسئول الالتزام (وبخاصة دور إبقاء المؤسسة على إطلاع دائم بهذه الأمور) هام للغاية.  
على مسئول الالتزام توثيق والمعالجة الدقيقة لأي انتهاكات خاصة بإجراءات الالتزام والعمل مع الإدارة على اتخاذ الإجراءات التأديبية المناسبة.

3. التأكد من أن معلومات المحافظ المدارة المقدمة إلى العملاء من خلال المدير دقيقة وكاملة، كما يجب الترتيب لقيام طرف ثالث محايد بمراجعة هذه المعلومات.

يتحمل المديرين مسؤولية التأكد من أن المعلومات التي يقدمونها للعملاء دقيقة وكاملة، بتلقي تأكيد من طرف خارجي مستقل أو مراجعة لهذه المعلومات، يكون لدى العملاء مستوى إضافي من الثقة بأن المعلومات صحيحة، الأمر الذي قد يعزز مصداقية المدير. هذا التحقق أيضاً هو ممارسة عمل جيدة لأنه يعمل كأداة إدارة مخاطر لمساعدة المدير على تحديد المشكلات المحتملة، قد تكون عملية التحقق من معلومات المحفظة الاستثمارية في صورة تدقيق أو مراجعة، كما هو الحال مع معظم الصناديق/الاستثمارات المجمعة، أو قد يأخذ صورة نسخ من بيانات الحساب وتأكيدات التداول من البنك الحائز - حيث يتم الاحتفاظ بأصول العميل.

4. الاحتفاظ بسجلات لفترة زمنية مناسبة بصيغة يسهل الوصول إليها والتعامل عليها. على المديرين الاحتفاظ بسجلات تُثبت أنشطتهم الاستثمارية، ونطاق أبحاثهم، وأساس استنتاجاتهم، وأسباب الإجراءات التي تم اتخاذها نيابة عن عملائهم، وعلى المديرين أيضاً الاحتفاظ بنسخ من السجلات الأخرى المتعلقة بالالتزام والتي تدعم إثبات تنفيذ الميثاق والسياسات والإجراءات ذات الصلة إلى جانب سجلات لأي انتهاكات وإجراءات ناتجة تم اتخاذها ويمكن الاحتفاظ بالسجلات إما في صورة ورقية أو في صورة إلكترونية.

عادة ما تفرض الجهات التنظيمية متطلبات تتعلق بالاحتفاظ بالسجلات، وعند غياب تلك التشريعات، على المديرين تحديد الحد الأدنى للإطار الزمني للاحتفاظ بسجلات المنظمة، وما لم ينص القانون المحلي أو التشريعات على خلاف ذلك، على المديرين الاحتفاظ بالسجلات لسبعة سنوات على الأقل.

5. استخدام طاقم عمل وموظفين مؤهلين وتأمين موارد بشرية وتقنية كافية لتحليل، وتنفيذ، ومراقبة، أعمال وقرارات الاستثمار بشكل كامل

على المديرين تخصيص جميع الموارد الضرورية لضمان عدم تعرض مصالح العميل للخطر ولحماية العلاقة بين المدير والعميل. وحيث يقوم العملاء بإنفاق مبالغ كبيرة مقابل الحصول على خدمات محترفة لإدارة الأصول، لذا يجب على المدير معاملة أصول العميل بأقصى عناية ممكنة، جميع المديرين ذوي الأحجام وأنماط الاستثمار المختلفة يعانون من أمور التكلفة والكفاءة وهم حذرون جداً تجاه إضافة عاملين في المناطق التشغيلية الهامة، ومع ذلك فالحماية المناسبة لأصول العملاء تتطلب وجود إدارة عمليات والتزام مناسبة وعليه، يكون على المديرين التأكد من وجود الضوابط الداخلية المناسبة لمنع السلوكيات الاحتيالية.

من الضروري للغاية استخدام الموظفين المؤهلين فقط، ليتسنى للمديرين التأكد من استثمار، وإدارة، وحماية أصول العملاء من خلال فريق عمل مؤهل ومتمرس. إن توظيف فريق عمل مؤهل يعكس موقف وضع العميل في المقدمة ويساعد على ضمان تطبيق المديرين للرعاية والحكمة الضروريين للوفاء بالتزاماتهم تجاه العملاء.

هذا البند ليس مُعد لمنع التعاقد على إجراء وظائف معينة من قبل مصادر خارجية، ولكن يتحمل المديرين المسؤولية والالتزام تجاه أي عمل تم التعاقد عليه من مصادر خارجية.

يتحمل المديرين المسؤولية تجاه العملاء لتقديم الخدمات الفعلية التي يزعمون تقديمها. لذلك يتوجب عليهم استخدام الموارد الكافية للقيام بالتحليل والأبحاث اللازمة لتنفيذ استراتيجيات الاستثمار بالعناية والرعاية الواجبة. وعلى المديرين أيضاً أن يكون لديهم الموارد الكافية لمراقبة محفظة الممتلكات واستراتيجيات الاستثمار. فكلما ازدادت استراتيجيات وأدوات الاستثمار تعقيداً، تزداد أهمية وجود الموارد الكافية لتحليلها ومراقبتها.

**6. وضع خطة عرضية (خطة استثمارية) تكون جاهزة لتسيير العمل بشكل طبيعي خلال فترة التعافي في حالة الكوارث أو الاضطرابات الدورية بالأسواق المالية.**

كجزء من حماية مصالح العميل يتعين وضع إجراءات لمعالجة حسابات واستفسارات العميل في حالة الاضطرابات الداخلية أو الإقليمية أو حالات الطوارئ المحلية واضطراب السوق. ما يشار إليه بشكل عام باستمرارية الأعمال أو التخطيط للتعافي في حالة الكوارث. فقد أصبحت مثل هذه الترتيبات ذات أهمية متزايدة في مهنة وعالم حساسين للغاية تجاه مجموعة كبيرة من الكوارث والاضطرابات المحتملة.

يحدد مستوى العمق والتعقيد في خطط استمرارية الأعمال طبقاً لحجم وطبيعة وتعقيد المنظمة. وكحد أدنى على المديرين النظر في وجود التالي:

- النسخ الاحتياطية الكافية لجميع معلومات حسابات العملاء ويفضل الاحتفاظ بها خارج المقر الرئيسي للشركة
- خطط بديلة لمراقبة وتحليل وتداول الاستثمارات لتنفيذ في حالة توقف النظم الرئيسية للقيام بتلك الأعمال
- خطط للتواصل مع أهم الموردين والباعة
- خطط للتواصل مع الموظفين وتغطية الوظائف الهامة للأعمال في حالة تعطل المنشأة أو الاتصالات
- خطط للاتصال والتواصل مع العملاء أثناء فترات الاضطراب الممتدة.

وقد يحتاج المدير الأخذ في الحسبان عوامل أخرى متعددة عند وضع الخطة. ووفقاً لاحتياجات المنظمة قد تشمل هذه العوامل تأسيس مكتب احتياطي ومساحة تشغيلية في حالة التعطل الممتد والتعامل مع وفيات أو رحيل موظفين رئيسيين.

كما هو الحال مع أي تخطيط لأعمال هامة، على المديرين التأكد من اطلاع الموظفين والعاملين على الخطة وأنهم مدربين في مجالات مسؤولياتهم. لذا فيجب اختبار الخطط على نطاق المؤسسة ككل بصفة دورية لتعزيز فهم الموظفين وتحديد أي حاجة للتعديلات.

**7. تأسيس إجراءات إدارة المخاطر على نطاق المؤسسة ككل والتي تحدد، وتقيس، وتدير وضع المخاطر للمدير، واستثماراته، بما يشمل الموارد، والطبيعة، ودرجة التعرض للخطر.**

يقوم الكثير من المستثمرين باستثمار أموالهم بهدف أساسي و هو تعظيم العائد المعدل بعد المخاطر. وتتضمن قائمة تلك المستثمرين هؤلاء الذين يستثمرون في الصناديق الوقائية والاستثمارات البديلة أو استراتيجيات ممولية بالدين. وتحمل بعض المخاطر هو أمر ضروري في عملية زيادة العائد. فالفتاح للإدارة الحكيمة للمخاطر من قبل المديرين هو السعي نحو ضمان توافق مستوى المخاطر الذي يرغب فيه العملاء مع مستوى مخاطر استثماراتهم. لا بد وأن تعمل إدارة المخاطر على تكملة عملية إدارة الاستثمارات وليس التنافس معها لذا فعلى مديري الاستثمار تنفيذ طرق إدارة المخاطر التي تتوافق مع نمط وفلسفة استثمارهم.

تشمل أنواع المخاطر التي يواجهها المديرين، على سبيل المثال لا الحصر، مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر الأطراف الأخرى، ومخاطر التركيز، والعديد من أنواع المخاطر التشغيلية، وعليه، يجب تحليل هذه الأنواع من المخاطر من خلال المديرين كجزء من العملية الشاملة لإدارة المخاطر للمحافظ، واستراتيجيات الاستثمار، والمؤسسة، وهذه الأمثلة على سبيل التوضيح فقط ولا تسري على جميع مؤسسات الاستثمار.

بالرغم من أن مديري المحافظ ينظرون إلى المخاطر كجزء من تكوين استراتيجية الاستثمار، إلا أن عملية إدارة المخاطر بالمؤسسة لا بد وأن تكون هادفة، ومستقلة، ومعزولة عن تأثير مديري المحافظ. وقد يرغب المديرون في الشرح للعملاء عن انسجام إطار إدارة المخاطر مع عملية إدارة المحافظ مع الحفاظ على استقلالية إطار إدارة المخاطر. لذا على المديرين النظر في التعهيد لمصادر خارجية بأنشطة إدارة المخاطر إذا لم تكن وظيفة إدارة المخاطر مناسبة أو عملية بسبب حجم المؤسسة.

عملية إدارة المخاطر الفعالة هي التي تحدد عوامل الخطر لمحافظ العملاء خاصةً، إلى جانب أنشطة المدير ككل. وعادة سيكون من الملائم للمديرين إجراء اختبارات تحمل. واختبارات سيناريوهات، واختبارات على فترات تاريخية كجزء من وضع نماذج للمخاطر التي تحدد بشمولية النطاق الكامل للتعرض الفعلي و المحتمل للمخاطر. وهدف هذه النماذج هو تحديد مدى التأثير المحتمل على الاستثمارات الناتج عن التغيرات في السوق وفي أوضاع الاستثمار. وبناء على ذلك، يجب تقييم وتجربة نماذج المخاطر باستمرار وعلى المديرين أن يكونوا مستعدون لشرح النماذج للعملاء، وعلى الرغم من أهمية نماذج المخاطر إلا أن الإدارة الفعالة للمخاطر تعتمد في الأساس على الخبرة والحكمة وقدرة المديرين على تحليل قياسات المخاطر.

## خامساً: الأداء والتقييم:

### على المديرين:

1. عرض نتائج الأداء بصورة عادلة، ودقيقة، ومناسبة، وكاملة في توقيت مناسب. على المديرين عدم عرض نتائج أداء مضللة للمحافظ تحت إدارتهم أو لمؤسستهم.

بالرغم من أن الأداء السابق لا يعبر بالضرورة عن الأداء المستقبلي إلا أن سجلات الأداء التاريخية عادة ما تستخدم من قبل العملاء المحتملين كجزء من عملية التقييم عند تعيين مديري الأصول. وعليه، يقع على عاتق المديرين مهمة عرض معلومات الأداء التي تمثل سجلاتهم تمثيلاً عادلاً لتشمل جميع العوامل ذات الصلة، وبصفة خاصة، يتعين على المديرين التأكد من عدم إساءة عرض أدائهم السابق عن طريق إدراج أداء محافظ أو منتجات ليست تحت إدارتهم أو عبر العرض الانتقائي لفترات زمنية معينة أو استثمارات معينة (ما يسمى بـ "قطف الكرز"). كما يتوجب الإفصاح عن أي أداء افتراضي أو اختبارات لأداء تاريخي. وبشكل عام، يتوجب على المديرين توفير أكبر قدر ممكن من الشفافية عن المحفظة، كما أن أي معلومات تطلعية مستقبلية يتم تقديمها إلى العملاء لا بد وأن تكون عادلة ودقيقة وكاملة.

يوجد نموذج لإصدار تقارير الأداء العادلة والدقيقة والكاملة في المعايير العالمية لأداء الاستثمار (GIPS®) والتي تعتمد على مبادئ التمثيل العادل والإفصاح الكامل. وهي معدة للوفاء باحتياجات نطاق عريض من الأسواق العالمية. وبالالتزام بهذه المعايير لإصدار تقارير أداء الاستثمار، فالمديرون يساعدون في طمأنة المستثمرين بأن معلومات الأداء المقدمة هي كاملة وتم عرضها بعدالة، كما يستفيد أيضاً كلاً من العملاء المحتملين والحاليين لأنهم قد يكون لديهم درجة عالية من الثقة في اعتمادية أرقام الأداء التي يعرضها المديرون. وبالتالي تعمل هذه الثقة على تعزيز ثقة العملاء في مديريهم.



2. استخدام الأسعار السوقية العادلة لتقييم ممتلكات العميل أو تطبيق، بحسن نية، طرق لتحديد القيمة العادلة لأي أوراق مالية غير متاح لها تقييم مستقل، أو عروض أسعار متاحة بالسوق.
- بصفة عامة يتم حساب رسوم مديري الصناديق كنسبة مئوية من الأصول المدارة وفي بعض الحالات يتم حساب رسوم إضافية كنسبة مئوية من العوائد السنوية التي تم اكتسابها على الأصول، وبالتالي، قد ينشأ تعارض المصالح عندما يكون لدى مديري المحافظ مسئولية إضافية لتحديد تقييمات وعوائد الأصول في نهاية الفترة.
- يمكن التغلب على هذا التعارض بنقل مسئولية تقييم الأصول (بما يشمل العملات الأجنبية) إلى طرف آخر مستقل. وبالنسبة للصناديق المجمعة التي لها مجلس إدارة يتألف من أعضاء مستقلين، يتحمل الأعضاء المستقلين مسئولية اعتماد سياسات وإجراءات تقييم الأصول ومراجعة التقييمات. أما عن الصناديق المجمعة بدون مديرين مستقلين، نوصي بأن يتم التعهد بهذه الوظيفة من خلال أطراف خارجية مستقلة متخصصة في تقديم هذه التقييمات، وبشكل عام، على المديرين استخدام طرق وتقنيات التقييم المقبولة على نطاق عريض والتي تعمل على تقييم ممتلكات المحفظة وأوراقها المالية والاستثمارات الأخرى وكما يتعين عليهم تطبيق هذه الطرق بصفة ثابتة.

## سادساً: الإفصاح:

### على المديرين:

1. التواصل مع العملاء بصفة مستمرة وفي الوقت المناسب.
- إن وضع ممارسات التواصل الواضحة والمتكررة والشاملة والحفاظ عليها أمر ضروري لتقديم خدمات مالية عالية الجودة للعملاء. كما أن استيعاب العملاء للمعلومات المقدمة لهم يسمح بمعرفة كيفية عمل المديرين نيابة عنهم ويمنح العملاء الفرصة لاتخاذ قرارات واعية بشأن استثماراتهم. وعليه، يتعين على المديرين تحديد أفضل طريقة لوضع خطوط التواصل التي تناسب ظروفهم والتي تمكن العملاء من تقييم وضع استثماراتهم المالية.
2. التأكد من أن الإفصاح صحيح، ودقيق، وكامل، ويسهل فهمه، وأنه معروض بصيغة تعمل على توصيل المعلومات بفعالية.
- على المديرين عدم إساءة عرض أي جانب من خدماتهم أو أنشطتهم بما يشمل: على سبيل المثال لا الحصر، مؤهلاتهم أو اعتماداتهم أو الخدمات التي يقدمونها أو أدائهم التاريخي أو خصائص الاستثمارات أو الاستراتيجيات التي يستخدمونها وتشمل إساءة العرض أي بيان غير صحيح أو حذف أو تزيف لأي حقيقة ويتعين على المديرين التأكد من عدم حدوث إساءة العرض في العروض الشفهية أو المواد التيسويقية (سواءً من خلال الإعلام أو المنشورات المطبوعة) أو الاتصالات الإلكترونية أو المواد الكتابية (سواءً تم نشرها بشكل عام أو خاص).
- لكي تكون الإفصاحات فعالة لابد وأن يتم الإفصاح بلغة سهلة وبطريقة مصممة لإبلاغ المعلومات بفعالية للعملاء الحاليين والمحتملين. وعلى المديرين تحديد المواعيد والطرق المناسبة وتحت أية ظروف يجب أن يتم الإفصاح.

3. عرض أي حقائق ذات أهمية عند الإفصاح أو تقديم معلومات إلى العملاء بشأن أنفسهم، أو أفرادهم، أو استثماراتهم الشخصية، أو عملية الاستثمار.

لا بد وأن يكون لدى العملاء المعلومات الكاملة والشاملة للحكم على قدرات المديرين وإجراءاتهم في استثمار أصول العملاء. المعلومات "الجوهرية" هي المعلومات التي قد يرغب المستثمرون المتعلمين معرفتها للوقوف على مدى استمرار استخدام المدير من عدمه.

4. الإفصاح عن التالي:

أ. تعارض المصالح الناتج عن أي علاقة مع الوسطاء أو الهيئات الأخرى، أو حسابات العملاء الآخرين، أو هيكل الأتعاب، أو أي أمور أخرى.

عادة ما ينشأ تعارض المصالح في مجال إدارة الاستثمار وقد يأخذ عدة صور. أفضل الممارسات تنص على تجنب هذا التعارض عند الإمكان. وعند عدم قدرة المديرين على تجنب هذا التعارض على نحو معقول عليهم إدارتها بعناية والإفصاح عنها للعملاء. الإفصاح عن تعارض المصالح يحمي المستثمرين بتزويدهم بالمعلومات المطلوبة لتقييم موضوعية التوصيات الاستثمارية المقدمة من قبل المديرين والإجراءات التي يتم اتخاذها نيابة عنهم، وعليه، فإن توفير المديرين لتلك المعلومات يتيح الفرصة للعملاء لتقييم ظروف ودوافع واحتمالية انحياز المدير. ومن أمثلة بعض أنواع الأنشطة التي قد تمثل تعارض مصالح فعلي أو محتمل هي: استخدام الدولارات العينية أو العملات المجمعة أو رسوم الإثارة والتنسيب أو العملات المدرجة أو حوافز المبيعات أو ترتيبات الوساطة الموجهة، أو تخصيص فرص الاستثمار بين المحافظ المتشابهة أو ممتلكات المدير أو الموظف في نفس الأوراق المالية التي يمتلكها العميل ومشاركة المدير في الاستثمار إلى جانب العملاء، أو استخدام وسطاء تابعين.

ب. الإجراءات القانونية أو التأديبية التي تم اتخاذها ضد المدير أو العاملين تحت إدارته فيما يتعلق بالسلوك المهني. نظراً لمدى أهمية سجلات السلوك المهنية السابقة كعامل مؤثر لاختيار المستثمر للمدير؛ والتي تشمل كافة الإجراءات التي تم اتخاذها ضد المدير من قبل أي جهة قانونية أو منظمة أخرى، فيتوجب على المديرين الإفصاح الكامل عن أي حالات جوهرية وجد فيها أن المدير أو أحد الموظفين قد انتهك معايير السلوك المهنية أو المعايير الأخرى بطريقة تنعكس بشكل سيئ على النزاهة والأخلاقيات أو كفاءة المنظمة أو الفرد.

ج. عملية الاستثمار، بما يشمل المعلومات بشأن المدد التي لا يصلح فيها سحب الاستثمارات، والاستراتيجيات العامة، وعوامل المخاطر، واستخدام المشتقات والرافعة المالية.

على المديرين الإفصاح للعملاء الحاليين والمرتقبين عن الطريقة التي يتم بها اتخاذ قرارات الاستثمار وتنفيذها ولا بد وأن يتناول هذا الإفصاح الاستراتيجية العامة للاستثمار ولا بد من مناقشة عوامل المخاطر المحددة المتأصلة في هذه الاستراتيجية.

يعد فهم الخصائص الرئيسية للاستثمار عاملاً هاماً للحكم على ملائمة كل استثمار على أساس مستقل. ولكنها هامة بصفة خاصة في تحديد أثر كل استثمار على خصائص محفظة العميل. لا يمكن للعميل تحديد ما إذا كانت التغييرات في المنتج أو الخدمة قد تؤثر بصفة جوهرية على أهدافه الاستثمارية سوى من خلال الفهم الشامل لطبيعة المنتج أو الخدمة الاستثمارية المقدمة.

- د. رسوم الإدارة وتكاليف الاستثمار الأخرى التي يتحملها المستثمرون. بما يشمل التكاليف المتضمنة بالرسوم ومنهجيات تحديد الرسوم والتكاليف.
- يستحق المستثمرون إفصاح كامل وعادل للتكاليف المصاحبة لخدمات إدارة الاستثمار المقدمة. ولا بد وأن تشمل المادة التي سيتم الإفصاح عنها معلومات تتعلق بأي أتعاب ورسوم سيتم دفعها للمديرين بصفة مستمرة إلى جانب التكاليف الدورية المعروفة للمديرين والتي ستؤثر على المصروفات الاستثمارية العامة للمستثمر. كحد أدنى على المديرين إعلام العملاء بإجمالي العوائد وصافيها بعد الأتعاب والرسوم وكذا إفصاح أي رسوم غير عادية.
- قد لا يؤدي أعداد بيان عام عن أي رسوم معينة وتكاليف أخرى سيتم فرضها على المستثمرين إلى العرض الكافي للمبلغ الإجمالي للمصروفات التي سيتكبدها المستثمرون كنتيجة للاستثمار. ولذلك ليس على المديرين فقط استخدام لغة بسيطة في عرض هذه المعلومات ولكن عليهم أيضاً شرح طرق تحديد واحتساب كافة الأتعاب الثابتة والرسوم المتغيرة بناء على عوامل أخرى والتكاليف التي سيتحملها المستثمرون بوضوح. هذا إلى جانب توضيح العمليات التي ستؤدي إلى فرض هذه المصروفات.
- على المديرين أيضاً الإفصاح بأثر رجعي لكل عميل عن الرسوم الفعلية والتكاليف الأخرى التي تم احتسابها على العملاء مع تفصيل هذه الرسوم عند طلب العملاء ذلك. ويشمل هذا الإفصاح أتعاب الإدارة المحددة وأي حافز أداء وأي مبلغ أتعاب لمديرين تم دفعها نيابة عن العميل أثناء الفترة. بالإضافة إلى ذلك على المديرين الإفصاح للعملاء المحتملين عن متوسط الأتعاب والرسوم المتوقعة التي قد يتكبدهونها.
- هـ. مقدار أي عمولات مجمعة أو عينية، والسلع و/أو الخدمات التي تم تلقيها في المقابل. وكيف ستفيد هذه السلع و/أو الخدمات العميل.
- العمولات تخص العميل ولا بد من استخدامها بما يصب في مصلحته. ولا يجوز استخدام أي عمولات عينية أو مجمعة سوى لصالح العميل. يستحق العملاء معرفة كيفية إنفاق عمولاتهم وما تم تلقيه مقابلها وكيف ستفيدهم هذه المنتجات و/أو الخدمات.
- و. أداء استثمارات العملاء بصفة دورية وفي الأوقات المناسبة.
- قد يتوقع العملاء على نحو معقول تلقي تقارير أداء منتظمة بشأن حساباتهم. بدون تلك المعلومات عن الأداء - حتى وإن كانت تخص استثمارات مقيدة بفترات مغلقة - لن يستطيع العميل تقييم عملية توظيف الأصول (بما يشمل الأصول التي لا يحتفظ بها ولا يتم إدارتها من خلال المديرين) وتحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإعادة التوازن. وبناء على ذلك، وما لم يتم تحديد خلاف ذلك من قبل العميل، على المديرين تقديم تقارير أداء منتظمة ومستمرة وبصفة ربع سنوية على الأقل وعند الإمكان تقديم هذه التقارير في خلال 30 يوم بعد نهاية الربع السنوي.
- ز. طرق التقييم المستخدمة لاتخاذ قرارات الاستثمار وتقييم ممتلكات العميل.
- يحق للعملاء معرفة ما إذا كانت الأصول في المحافظ يتم تقييمها على أساس قيم إغلاق السوق. أم تقييمات الأطراف الأخرى. أم نماذج التقييم الداخلية. أم طرق أخرى. هذا النوع من الإفصاح يتيح للعملاء مقارنة نتائج الأداء وتحديد ما إذا كانت مصادر وطرق التقييم الأخرى قد تظهر اختلافات في نتائج الأداء. لا بد وأن يتم الإفصاح وفقاً لنوع الأصل/الاستثمار ولا بد وأن يكون ذو مغزى (أي ليس عاماً أو معيارياً) حتى يمكن للعملاء فهم كيفية تقييم الأوراق المالية.

**ح. سياسات تصويت حملة الأسهم.**

كجزء من مهامهم، على المديرين الذين يمارسون سلطة التصويت على أسهم العملاء التصويت عليها بصورة واعية ومسئولة. ويشمل هذا الالتزام الواجب الجوهري بالتصويت على الأسهم لمصلحة العملاء.

وللوفاء بمهامهم، على المديرين تبني سياسات وإجراءات للتصويت على الأسهم والإفصاح عن هذه السياسات والإجراءات للعملاء، وعلى أن يحدد الإفصاح: من بين أمور أخرى، إرشادات إجراء المراجعات الدورية للقضايا الجديدة أو الجدلية، وآليات مراجعة العروض الغير عادية، وإرشادات اتخاذ القرارات وما إذا كانت هناك إجراءات إضافية مطلوبة عند التصويت ضد إدارة الشركة، وأنظمة مراقبة أي تفويض في مسؤوليات التصويت على الأسهم للأخرين، على المديرين أيضاً الإفصاح للعملاء عن كيفية الحصول على المعلومات الخاصة بالطريقة التي يتم بها التصويت على أسهمهم.

**ط. سياسات تخصيص التداولات.**

بالإفصاح عن سياسات تخصيص التداولات لديهم فإن المديرين يتيحون للعملاء فهماً واضحاً عن كيفية تخصيص التداولات ويقدمون لهم توقعات واقعية بشأن الأولوية التي سيتلقونها في عملية تخصيص الاستثمارات. على المديرين الإفصاح للعملاء عن أي تغييرات في سياسات تخصيص التداولات. ومن خلال وضع والإفصاح عن سياسات تخصيص التداولات التي تعامل العملاء بشكل عادل، فإن هذا يشجع المديرين على إنشاء مجال عام من الانفتاح والثقة مع عملائهم.

**ي. نتائج مراجعة أو تدقيق الصندوق أو الحساب.**

إذا قدم المدير صناديقه أو حساباته (بصفة عامة سواء كانت صناديق مجمعة أو صناديق استثمار) للمراجعة أو التدقيق السنوي، عليه الإفصاح عن النتائج للعملاء. هذا الإفصاح يمكن العملاء من محاسبة المديرين وتنبههم لأي مشكلات محتملة.

**ك. التغييرات ذات الأهمية في الأفراد أو التغييرات التنظيمية التي حدثت لدى مدير الأصول.**

يجب نوعية العملاء بالتغييرات الجوهرية لدى المدير في وقت مناسب، تشمل التغييرات "الجوهرية" ترك الموظفين أو أنشطة الاندماج والاستحواذ والإجراءات الأخرى المشابهة.

**ل. عمليات إدارة المخاطر.**

على المديرين الإفصاح عن عمليات إدارة المخاطر للعملاء، كما عليهم الإفصاح عن التغييرات الهامة في عمليات إدارة المخاطر. على المديرين أيضاً النظر بصفة دورية في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر المحددة والمعلومات المحددة بشأن استراتيجيات الاستثمار المتعلقة بكل عميل. هذا بالإضافة إلى قيامهم بتقديم معلومات تفصيلية للعملاء بخصوص قياسات المخاطر ذات الصلة على مستوى منتج معين أو على مستوى المحفظة.



## مؤسسة الـ CFA

**كورت شناخت، CFA**

العضو المنتدب

إدارة المعايير ونزاهة الأسواق المالية

مؤسسة الـ CFA

**جوناثان ج. ستوكس، جي دي**

رئيس معايير الممارسات

**جلين دوجيت، CFA**

مدير معايير الممارسات

هذه الترجمة جاءت برعاية جمعية المحللين الماليين المعتمدين مصر ونتاج لجهد تعاوني بين جمعيات المحللين الماليين المعتمدين في منطقة الشرق الأوسط

This translation has been sponsored by CFA Society Egypt with the collaborative effort of the Middle East CFA Institute societies.

للأسئلة أو المزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ

**[ethics@cfainstitute.org](mailto:ethics@cfainstitute.org)**

**[www.cfainstitute.org/assetcode](http://www.cfainstitute.org/assetcode)**







الأمريكتين

الهاتف: (800) 247 8132  
(للولايات المتحدة وكندا)  
هاتف: +1 434 951 5499  
فاكس: +1 434 951 5262

915 East High Street  
Charlottesville, VA 22902  
USA

477 Madison Avenue  
21st Floor  
New York, NY, 10022  
USA

آسيا والمحيط الهادئ

هاتف: +852 2868 2700  
الخط الساخن للمعلومات +852 8228 8820  
الفاكس: +852 2868 9912

23/F, Man Yee Building  
68 Des Voeux Road  
Central, Hong Kong SAR

أوروبا

هاتف: +44 (0) 20 7330 9500  
فاكس: +44 (0) 20 7330 9501

131 Finsbury Pavement  
7th Floor  
London, EC2A 1NT  
United Kingdom

Square de Meeûs 38/40  
1000 Brussels, Belgium



[www.cfainstitute.org](http://www.cfainstitute.org)  
[info@cfainstitute.org](mailto:info@cfainstitute.org)

